

الأمر التنفيذي 43-2020

26 يونيو 2020

الأمر التنفيذي الخاص بفيروس كورونا المُستجد 19-COVID رقم 41

الأمر التنفيذي لتنشيط المجتمع

حيث أنه منذ أوائل مارس 2020، واجهت ولاية إلينوي جائحة تسببت في مرض غير عادي كما تسببت في خسائر في الأرواح، حيث أصابت أكثر من 140,000 شخص والعدد في ازدياد، وحصدت أرواح الآلاف من السكان؛ و

حيث أن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي هي من بين أهم وظائف حكومة الولاية في جميع الأوقات وبشكل خاص خلال هذه الأزمة الصحية؛ و

حيث أنه مع دخول ولاية إلينوي في الشهر الخامس من الاستجابة لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كورونا المُستجد (19-COVID)، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع من خلال عمليات الجهاز التنفسي ولا يزال بدون علاج أو لقاح فعال، وحيث أن العبء على المقيمين ومقدمي الرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الدولة غير مسبوق؛ و

حيث أنه مع تطور الظروف المحيطة بفيروس كورونا المُستجد 19-COVID بسرعة وظهور أدلة جديدة ومع حدوث تغييرات متكررة في المعلومات وإرشادات الصحة العامة؛ و

حيث أنه على الرغم من أن مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أوصت في البداية بعدم ارتداء أغطية الوجه أو الأقنعة الواقية من القماش للحماية، ولكن نتيجة للأبحاث المتعلقة بانتقال الوباء عند ظهور الأعراض وقبل ظهورها، فقد قام مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بمراجعة استنتاجاته وأوصى بارتداء أغطية الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يكون من الصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعية؛ و

حيث تدعم أبحاث الصحة العامة وتوجيهاتها بشكل متزايد ارتداء أغطية الوجه القماشية في الأماكن العامة حيث يصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي، وتشير إلى أن خطر انتقال العدوى في الهواء الطلق أقل من خطر انتقال العدوى في الأماكن المغلقة؛ و

بينما انتشر فيروس 19-COVID في إلينوي على مدار فترة إعلان الحاكم للكارثة (Gubernatorial Disaster Proclamations)، تغيرت الظروف التي تُسبب الكارثة في جميع أنحاء الدولة واستمرت في التغيير مما يجعل التنبؤات النهائية لتطورات انتشار الفيروس خلال الأشهر القادمة صعبة للغاية؛ و

حيث أنه حتى يوم، 26 يونيو 2020، كان هناك ما يقارب من 140,000 حالة مؤكدة مصابة بفيروس 19-COVID في 101 مقاطعة في إلينوي؛ و

حيث أنه حتى يوم 26 يونيو 2020، توفي أكثر من 6800 شخص من سكان ولاية إلينوي بسبب فيروس 19-COVID؛ و

بينما يقدر مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها الآن أنه مقابل كل حالة تم الإبلاغ عن إصابتها بفيروس COVID-19، هناك 10 إصابات لم يتم الإبلاغ عنها، مما يعني أن عدد الحالات الإجمالية في البلاد قد يكون أعلى بعشر مرات من الحالات المُبلغ عنها حاليًا؛ و

حيث أن التباعد الاجتماعي وتغطية الوجه وغيرها من احتياطات الصحة العامة أثبتت أهميتها في إبطاء ووقف انتشار فيروس كورونا المُستجد COVID-19؛ و

حيث أنه على الرغم من أن عدد حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19 قد انخفضت في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الفيروس لا يزال يصيب آلاف الأشخاص ويودي بحياة عدد كبير جدًا من سكان ولاية إلينوي كل يوم؛ و

حيث أنه في حين أن الاحتياطات التي اتخذها سكان ولاية إلينوي أدت إلى انخفاض شديد في عدد حالات الإصابة بفيروس COVID-19 وانخفاض الوفيات في الولاية في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الولايات الأخرى التي رفضت اتخاذ احتياطات الصحة العامة أو تخلت عن هذه الاحتياطات في وقت سابق تشهد الآن نمو متزايد وتُسجل أعداد كبيرة في حالات الإصابة؛ و

وحيث أن فيروس كورونا المُستجد COVID-19 أودى بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة؛ و

حيث أنه بينما انخفض عدد حالات الدخول للمستشفى، إلا أن ولاية إلينوي تستخدم نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة، وإذا ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19، فقد تواجه الولاية نقصًا في موارد الرعاية الصحية الحيوية؛ و

حيث أنه بالإضافة إلى التسبب في وفاة أكثر من 6,800 شخص من سكان ولاية إلينوي وإلحاق الأذى بالصحة الجسدية لعشرات الآلاف غيرهم، فقد تسبب فيروس كورونا المُستجد COVID-19 في خسائر اقتصادية واسعة النطاق ولا يزال يهدد الأمان المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات عبر الدولة والولاية؛ و

حيث أعلنت وزارة أمن العمل في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية ارتفع إلى 16.4% في أبريل مع فقدان 762 ألف وظيفة خلال ذلك الشهر؛ و

حيث أعلنت وزارة الأمن الوظيفي في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية كان 15.2% في شهر مايو، وأن الصناعات الرئيسية في إلينوي مثل صناعة الترفيه والضيافة والنقل والمرافق والخدمات التعليمية والصحية قد تضررت بشكل خاص خلال الفترة من شهر مارس إلى شهر مايو؛ و

حيث تستحيب وزارة الأمن الوظيفي في إلينوي للأزمة الاقتصادية بعدد من الطرق، بما في ذلك من خلال برنامج المساعدة لمواجهة آثار البطالة في ظل الوباء؛ و

حيث تعمل وزارة التجارة والفرص الاقتصادية على معالجة الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال برامج المساعدة مثل برنامج منح توقف الأعمال للشركات التي تواجه عقبات في العمل بسبب عمليات الإغلاق ذات الصلة بفيروس كورونا المُستجد COVID-19؛ و

حيث أن الخسائر الاقتصادية وانعدام الأمن المالي الناجم عن جائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 يهددان استمرارية الأعمال التجارية والحصول على السكن والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد الحرجة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة وسلامة السكان؛ و

استناداً إلى الحقائق السابقة، وبالنظر إلى الانتشار المستمر المتوقع لفيروس COVID-19 والآثار الصحية والاقتصادية الحالية التي سيشعر بها الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، فقد أعلنت أن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار COVID-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)؛ و

بناءً على ما سبق، فقد أعلنت أن الضغط المستمر على موارد المستشفيات، والنقص المحتمل في هذه الموارد في حالة حدوث زيادة في العدوى والحاجة الماسة لزيادة شراء معدات الوقاية الشخصية وتوزيعها بالإضافة إلى توسيع قدرات اختبار الإصابة بفيروس 19-COVID تشكل حالة طوارئ صحية عامة بموجب القسم 4 من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)؛ و

بناءً عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبموجب دستور إلينوي والمواد 7(1) و7(2) و7(3) و7(8) و7(9) و7(12) من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، و20 ILCS 3305 (Sections 7(1), 7(2), 7(3), 7(8), 7(9), and 7(12) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS) ووفقاً للسلطات المخولة في قوانين الصحة العامة، أمرت بما يلي، على أن يكون نافذاً على الفور:

الأمر التنفيذي لتنشيط المجتمع

1. **الغرض من هذا الأمر التنفيذي.** الغرض من هذا الأمر التنفيذي هو استئناف وتوسيع الأنشطة التي تم إيقافها مؤقتاً أو الحد منها بسبب انتشار حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد 19-COVID والتي هدّدت نظام الرعاية الصحية لدينا بشكل كبير على أن يتم ذلك بشكل آمن وواعي. وبينما يستأنف ويتوسع سكان إلينوي هذه الأنشطة بأمان، يجب ألا نترجع عن التقدم الذي أحرزناه. لا يمكننا المخاطرة بإرهاق نظام الرعاية الصحية لدينا ويجب أن نعطي الأولوية لصحة وحياة جميع سكان ولاية إلينوي وخاصة الأكثر عرضة للعدوى بيننا. وبينما نحمي مجتمعاتنا، فإننا سنستعيد قوة اقتصادنا ونبدأ في إصلاح الضرر الاقتصادي الذي سببه انتشار الفيروس. والغرض من هذا الأمر التنفيذي هو تحقيق تلك الأهداف.

يحل هذا الأمر التنفيذي محل الأمر التنفيذي 38-2020.

2. **متطلبات الصحة العامة للأفراد.** يجب على الأفراد اتخاذ خطوات الصحة العامة التالية لحماية صحتهم وأرواحهم وحماية صحة وأرواح وجيرانهم:

a. **الالتزام بالتباعد الاجتماعي.** في الأماكن التي يستخدم فيها الأفراد المساحات المشتركة عندما يكونوا خارج مكان إقامتهم، بما في ذلك عندما يكونوا في الهواء الطلق، ويجب عليهم في جميع الأوقات - وبقدر المستطاع - الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي تُقدر بستة أقدام على الأقل من أي شخص آخر لا يعيش معهم.

b. **ارتداء قناع الوجه في الأماكن العامة أو عند العمل.**¹ يجب على أي شخص يتجاوز عمره عامين ويكون قادراً على تحمل الكمامة (قناع أو غطاء وجه قماشى) تغطية أنفه وفمه بغطاء وجه عندما يكون في مكان عام وغير قادر على الحفاظ على الالتزام بالتباعد الاجتماعي بمسافة ستة أقدام عن الآخرين. وينطبق هذا الأمر سواء في الأماكن المغلقة مثل المتاجر أو في الأماكن الخارجية حيث لا يمكن دائماً الحفاظ على مسافة ستة أقدام من التباعد الاجتماعي.

c. **يجب على المسنين والأشخاص الأكثر عرضة للمرض بسبب ذلك الفيروس اتخاذ احتياطات إضافية.** حيث نحث الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد 19-COVID، بما في ذلك كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالة صحية قد تجعلهم أكثر عرضة للعدوى، على البقاء في أماكن إقامتهم وتقليل الاتصال الشخصي مع الآخرين إلى أقصى حد ممكن.

¹ أطوال فترة هذا الأمر التنفيذي، فإن أي إشارة إلى متطلبات تغطية الوجه تستثني أولئك الذين يبلغون من العمر عامين أو أصغر وأولئك الذين لديهم مشاكل صحية في ارتداء غطاء الوجه. تتوفر إرشادات حول استخدام أغطية الوجه من إدارة إلينوي لحقوق الإنسان هنا:

https://www2.illinois.gov/dhr/Documents/IDHR_FAQ_for_Businesses_Concerning_Use_of_Face-Coverings_During_COVID-19_Ver_2020511b%20copy.pdf

d. **الحد من التجمعات.** يُحظر أي تجمع لأكثر من خمسين شخص ما لم يكن مُصرح بذلك بموجب هذا الأمر التنفيذي. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمنع تجمع أفراد نفس البيت أو المسكن. نظرًا لأن التواصل الشخصي مع الآخرين يمثل أكبر خطر لانتقال فيروس كورونا المُستجد COVID-19، فإننا نحث سكان إلينوي على الاستمرار في الحد من التواصل الشخصي مع الآخرين والحذر من توسيع اتصالاتهم الاجتماعية. لا يزال التواصل والتجمع عن بُعد هو الطريقة الأكثر أمانًا للتفاعل مع الأشخاص من خارج المنزل أو محل الإقامة.

e. **الذهاب إلى الخارج.** تشير إرشادات الصحة العامة إلى أن مخاطر انتقال فيروس كورونا المُستجد COVID-19 تقل بشكل كبير في الهواء الطلق مقارنة بالداخل. وكلما كان ذلك ممكنًا، فإننا نحث سكان ولاية إلينوي على القيام بأنشطتهم في الهواء الطلق.

3. **متطلبات الصحة العامة للشركات والمؤسسات غير الربحية والهيئات الأخرى.** تحقيقًا لأغراض هذا الأمر التنفيذي، تشمل الأعمال التجارية أي كيانات ربحية أو غير ربحية أو تعليمية، بغض النظر عن طبيعة الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها أو هيكلها أو كيانها. يجب على هذه الهيئات اتباع تدابير الصحة العامة التالية لحماية موظفيها وعمالها وجميع الأشخاص الآخرين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع عملياتهم:

a. **المتطلبات لجميع الشركات.** يجب على جميع الشركات:

- الاستمرار في تقييم الموظفين القادرين على العمل من المنزل وأن يتم تشجيعهم على تسهيل العمل عن بعد من المنزل عندما يكون ذلك ممكنًا؛
- التأكد من أن الموظفين يلتزمون بمسافات التباعد الاجتماعي ويرتدون أغطية الوجه عندما لا يكون هناك إمكانية للحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي؛
- التأكد من أن جميع المساحات التي قد يتجمع فيها الموظفون، بما في ذلك غرف الخزائن وغرف الغداء، تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي؛ و
- التأكد من أن جميع الزائرين (العملاء والبائعين إلخ) لمكان العمل يمكنهم الحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي؛ ولكن إذا لم يكن من الممكن الحفاظ على مسافة ستة أقدام من التباعد الاجتماعي في جميع الأوقات، فإننا نحث الزوار على ارتداء أغطية الوجه؛ و
- نشر إرشادات إدارة الصحة العامة في إلينوي (IDPH) ومكتب المدعي العام في إلينوي فيما يتعلق بالسلامة أثناء جائحة فيروس كورونا المُستجد COVID-19 وعرضها بشكل واضح في مكان العمل².

قامت وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)، بالشراكة مع IDPH، بتطوير إرشادات ومجموعة أدوات خاصة بالصناعة لمساعدة الشركات على العمل بأمان ومسؤولية. هذه الوثائق متاحة على: <https://dceocovid19resources.com/restore-illinois/restore-illinois-phase-4>.

b. **متطلبات متاجر البيع بالتجزئة.** يجب أن تضمن متاجر البيع بالتجزئة محافظة جميع الموظفين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي ويجب أن يتبعوا الاحتياطات الإضافية المناسبة للصحة العامة، وفقًا لتوجيهات DCEO، والتي تشمل:

- توفير الكمادات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي ينبغي ألا تقل عن ستة أقدام في جميع الأوقات؛

² هذا التوجيه متاح على: https://www.dph.illinois.gov/sites/default/files/COVID-19_WorkplaceHealth_SafetyGuidance20200505.pdf

- الالتزام بالحد الأقصى لشغل المكان والذي يُقدر بنسبة 50 % من سعة المتجر، أو بدلاً من ذلك، الالتزام بحدود الإشغال المستندة إلى المساحة المربعة من المتجر والتي وضعتها وزارة التجارة وإدارة الشؤون الاقتصادية؛
- التواصل مع العملاء من خلال اللافتات داخل المتجر وإعلانات الخدمة العامة والدعايات حول متطلبات التباعد الاجتماعي المنصوص عليها في هذا الأمر التنفيذي (متطلبات التباعد الاجتماعي)؛ و
- التوقف عن استخدام أكياس قابلة لإعادة الاستخدام

c. **متطلبات الشركات المصنعة.** يجب أن يضمن المصنعون أن جميع الموظفين يلتزمون بالتباعد الاجتماعي ويجب أن يتخذوا احتياطات الصحة العامة الإضافية المناسبة، وفقاً لتوجيهات وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)، والتي تشمل:

- توفير الكمادات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على تباعد اجتماعي يُقدر بستة أقدام على الأقل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن جميع المساحات التي قد يتجمع فيها الموظفون، بما في ذلك غرف الخزائن وغرف الغذاء، تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي؛ و
- تعديل العمليات وتقليص حجمها (عن طريق المناوبات المتفرقة وتقليل سرعة الخطوط وتشغيل الخطوط الأساسية فقط وإغلاق الخطوط غير الضرورية) إلى الحد اللازم للسماح بتحقيق التباعد الاجتماعي وتوفير مكان عمل آمن في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19.

d. **متطلبات مباني المكاتب.** يجب على أصحاب العمل في المباني المكتبية التأكد من أن جميع الموظفين يحافظون على التباعد الاجتماعي ويجب أن يتخذوا احتياطات إضافية مناسبة للحفاظ على الصحة العامة، وفقاً لتوجيهات DCEO، والتي قد تشمل:

- توفير الكمادات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على تباعد اجتماعي يُقدر بستة أقدام على الأقل في جميع الأوقات؛
- النظر في تطبيق الحد الأقصى للقدرة الاستيعابية للأماكن التي لا تسمح بالالتزام بالتباعد الاجتماعي؛
- السماح بالعمل عن بعد كلما أمكن ذلك؛ و
- وضع الخطط واللافتات بشكل بارز ونشرها لضمان الالتزام بالتباعد الاجتماعي في الأماكن المشتركة مثل غرف الانتظار وشبابيك الخدمة والمقاهي.

e. **متطلبات الاجتماعات والفعاليات.** يمكن أن تعمل الأماكن الداخلية ومساحات الاجتماعات مع أقل من خمسين شخص أو خمسين بالمائة من سعة الغرفة، وفقاً لتوجيهات وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO).

f. **متطلبات المطاعم والحانات.** يمكن لجميع الأنشطة التجارية التي تقدم الطعام أو المشروبات للاستهلاك الداخلي في ولاية إلينوي - بما في ذلك المطاعم والحانات ومحلات البقالة وقاعات الطعام - استئناف تقديم خدمات الاستهلاك بالداخل، كما هو مسموح به طبقاً لإرشادات وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO). كما يستمر السماح لمثل هذه المتاجر ونحثها على تقديم الأطعمة والمشروبات بحيث يمكن استهلاكها خارج المباني كما هو مسموح به بموجب القانون من خلال وسائل مثل التوصيل إلى المنازل والتسليم عن طريق الغير والبيع للسيارات المارة والاستلام من جانب الطريق. يجب على الأماكن التي تقدم خدمة تناول الطعام أو المشروبات في الموقع أو للاستلام والمغادرة التأكد من وجود بيئة يحافظ فيها الزبائن على مسافة اجتماعية مناسبة. يجوز لجميع الشركات التي يشملها هذا القسم السماح بتناول

الأطعمة والمشروبات في الأماكن الخارجية وفقاً لتوجيهات DCEO وعندما تسمح القوانين واللوائح المحلية بذلك.

g. متطلبات صالات اللياقة البدنية وممارسة الرياضة. يمكن لصالات اللياقة البدنية وممارسة التمارين الرياضية أن تفتح أبوابها بطريقة تتوافق مع إرشادات وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)، والتي تنطوي على وجود حد أقصى للمتدربين يُقدر بـ 50 بالمائة من السعة الكلية ومع مراعاة معايير التباعد الاجتماعي والاحتياطات الأخرى.

h. متطلبات مرافق الخدمات الشخصية. يمكن لمرافق الخدمات الشخصية مثل المنتجات وصالونات الشعر وصالونات الحلاقة وصالونات الأظافر ومراكز إزالة الشعر بالشمع وصالونات الوشم والمرافق المماثلة أن تفتح أبوابها للعمل، ولكن يجب أن تضمن استخدام أغطية الوجه والالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي واستخدام حدود السعة الاستيعابية وفقاً لتوجيهات DCEO.

i. متطلبات الترفيه في الهواء الطلق ومخيمات الشباب والرياضات الشبابية. يمكن للأعمال التجارية التي تقدم أنشطة ترفيهية في الهواء الطلق ولمخيمات الشباب اليومية ولأماكن ممارسة الرياضات الشبابية أن تفتح أبوابها للعملاء، ولكن يجب أن تضمن استخدام أغطية الوجه والالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي ويجب أن تتخذ خطوات أخرى للحفاظ على الصحة العامة وفقاً لتوجيهات DCEO.

j. متطلبات أماكن التسلية العامة. قد تستأنف أماكن التسلية العامة الخدمات التي تتوافق مع إرشادات وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO) للترفيه بالداخل والخارج (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر صالات الأركاد وصالات البولينج ومسارات القيادة) والمتاحف وحدائق الأسماك وحدائق الحيوان وحدائق النباتات والمسارح والفنون الاستعراضية وفعاليات الجلوس في الهواء الطلق.

k. متطلبات إنتاج الأفلام. يمكن العمل في إنتاج الأفلام بشرط الالتزام بالقيود الواردة في إرشادات وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO).

l. الحد الأدنى من العمليات الأساسية. قد تستمر جميع الشركات في:

i. القيام بالأنشطة اللازمة للحفاظ على قيمة مخزون الشركة والحفاظ على حالة المنشأة المادية والمعدات الخاصة بالعمل وضمان الأمن وتجهيز كشوف رواتب واستحقاقات الموظفين أو للوظائف ذات الصلة.

ii. القيام بالأنشطة اللازمة لتسهيل قدرة موظفي الشركة على الاستمرار في العمل عن بعد.

iii. تلبية طلبات البيع عبر الإنترنت والهاتف من خلال الاستلام أو التوصيل.

4. الاستثناءات.

a. حرية ممارسة الشعائر الدينية. لا يحد هذا الأمر التنفيذي من حرية ممارسة الشعائر الدينية. ولحماية صحة وسلامة رجال الدين والموظفين والمُصلين والزوار، فإننا نحث الهيئات الدينية ودور العبادة على استشارة واتباع الممارسات والمبادئ التوجيهية الموصى بها من إدارة الصحة العامة في إلينوي.³ وكما هو

³ هذا التوجيه الإرشادي مُتاح على: <https://www.dph.illinois.gov/covid19/community-guidance/places-worship-guidance>

موضح في إرشادات IDPH، فإن أكثر الممارسات أمانًا للهيئات الدينية في الوقت الحالي هي عن طريق تقديم الشعائر الدينية عبر الإنترنت أو في ظل وجود الجميع بداخل المركبات أو في الهواء الطلق (وبما يتوافق مع متطلبات التباعد الاجتماعي والتوجيهات الإرشادية بشأن ارتداء أغطية الوجه) واقتصار إقامة الشعائر الدينية على عشرة أشخاص عندما تتم بداخل دور العبادة. ونحث الهيئات الدينية على اتخاذ خطوات لضمان تحقيق التباعد الاجتماعي واستخدام أغطية الوجه وتنفيذ التدابير الأخرى للحفاظ على الصحة العامة.

b. **وظائف الطوارئ.** يُستثنى من هذا الأمر التنفيذي جميع مُستجبي الطوارئ وموظفي إدارة الطوارئ وموزعي مهام الطوارئ وموظفي المحاكم وموظفي إنفاذ القانون والإصلاحات والمستجيبين لمواجهة المواد الخطرة وموظفي حماية الطفل ورعاية الأطفال وموظفي الإسكان والمأوى والعسكريين وغيرهم من الموظفين الحكوميين العاملين من أجل أو لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ، ولكن نحثهم على ممارسة التباعد الاجتماعي واتباع تدابير الصحة العامة المُوصى بها.

c. **الوظائف الحكومية.** لا ينطبق هذا الأمر التنفيذي على حكومة الولايات المتحدة ولا يؤثر على الخدمات التي تقدمها الولاية أو أي بلدية أو بلدة أو مقاطعة أو شعبة فرعية أو وكالة حكومية والتي تعتبر ضرورية لضمان استمرار عمل الوكالات الحكومية أو لتوفير الموارد أو لدعم صحة وسلامة ورفاهية الجمهور.

5. **التباعد الاجتماعي، تغطية الوجه ومتطلبات معدات الوقاية الشخصية.** تحقيقاً لأغراض هذا الأمر التنفيذي، تشمل متطلبات التباعد الاجتماعي الحفاظ على مسافة لا تقل عن ستة أقدام عن الأفراد الآخرين، وغسل اليدين بالماء والصابون لمدة عشرين ثانية على الأقل بصورة متكررة بقدر الإمكان أو استخدام مطهر اليدين وتغطية الوجه عند السعال أو العطس (في الأكمام أو الكوع، وليس اليدين) وتطهير الأسطح المعرضة إلى اللمس بشكل كبير وعدم المصافحة باليد.

a. **التدابير المطلوبة.** يجب على الشركات اتخاذ تدابير استباقية لضمان الامتثال لمتطلبات التباعد الاجتماعي، بما في ذلك كلما كان ممكناً:

i. **تعيين مسافات ستة أقدام بين الأفراد.** وضع علامات باستخدام اللافتات أو الشرائط أو بوسائل أخرى لإظهار مسافة التباعد الاجتماعي التي تقدر بستة أقدام للموظفين والعملاء للحفاظ على المسافة المناسبة بين بعضهم البعض؛

ii. **معقم اليدين ومنتجات التعقيم.** توفير منتجات مطهر ومعقم اليدين وجعلها جاهزة ومتاحة للموظفين والعملاء؛

iii. **ساعات عمل منفصلة للفئات الأكثر عرضة للعدوى من السكان.** تعيين ساعات عمل منفصلة للعملاء المسنين والأكثر عرضة للعدوى؛ و

iv. **توفير إمكانية الوصول عبر الإنترنت وعن بعد.** نشر معلومات على الإنترنت لإظهار ما إذا كانت المؤسسة مفتوحة أم مغلقة وأفضل السبل للوصول إليها ومواصلة الخدمات عن طريق الهاتف أو عن بعد؛ و

v. **الكمامات ومعدات الوقاية الشخصية (PPE).** تزويد الموظفين بالكمامات المناسبة والتنبيه على ارتداء الموظفين للكمامات في الأماكن التي لا يمكن فيها الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي تُقدر بستة أقدام في جميع الأوقات. تزويد الموظفين بمعدات الوقاية الشخصية الأخرى

بالإضافة إلى الكمامات عندما تتطلب ظروف العمل هذا الأمر.

6. **تنفيذ الأمر.** قد يتم تنفيذ هذا الأمر التنفيذي من قبل سلطات إنفاذ القانون في الولاية وسلطات إنفاذ القانون المحلية وفقاً لجملة أمور من بينها المادة 7 والمادة 15 والمادة 18 والمادة 19 من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي، 20 3305 ILCS

(Section 7, Section 15, Section 18, and Section 19 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305)

يجب على الشركات اتباع الإرشادات المقدمة أو المنشورة من قبل وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي فيما يتعلق بتدابير السلامة خلال المرحلة الرابعة وإرشادات إدارة الصحة العامة في إلينوي وإدارات الصحة العامة المحلية ومكتب حقوق مكان العمل التابع لمكتب المدعي العام في إلينوي فيما يتعلق بمتطلبات مسافة التباعد الاجتماعي. وعملاً بالمادة 25(b) من قانون المبلغين عن المخالفات، 174 ILCS 740 (Section 25(b) of the Whistleblower Act, 174 ILCS 740)، يحظر على الشركات الانتقام من موظف لإفشائه معلومات حيثما يكون لدى الموظف سبب معقول للاعتقاد بأن المعلومات تكشف عن انتهاك لهذا الأمر.

7. **لا حدود للسلطة.** لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي أي شيء، بأي شكل من الأشكال، يغير أو يعدل أي سلطة قانونية قائمة تسمح للولاية أو أي مقاطعة، أو هيئة حكومية محلية من الأمر (1) بأي حجر صحي أو عزل قد يتطلب من الفرد البقاء داخل عقار سكني معين أو مرفق طبي لفترة محدودة من الزمن، بما في ذلك خلال مدة هذه الحالة الطارئة الصحية العمومية، أو (2) أي إغلاق لموقع معين لفترة محدودة من الزمن، بما في ذلك خلال مدة هذه الحالة الطارئة الصحية العمومية. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمكن تفسيره على أنه صلاحية لممارسة أي سلطة لطلب أي حجر صحي أو عزل أو إغلاق. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما من شأنه، بأي حال من الأحوال، تغيير أو تعديل أي سلطة قانونية قائمة تسمح لمقاطعة أو هيئة حكومية محلية بسن أحكام أكثر صرامة من تلك الموجودة في هذا الأمر التنفيذي.

8. **شرط الاستثناء.** إذا صدر قرار ببطلان أي فقرة من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو سريانه على أي شخص أو حالة من أي محكمة ذات اختصاص قضائي فلا يؤثر هذا البطلان على أي فقرة أخرى أو على سريان هذا الأمر التنفيذي والذي يكون نافذاً بدون الفقرة أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض نعلن أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة. الغرض من هذا الأمر التنفيذي هو قراءته بشكل متنسق مع أي أمر صادر من محكمة بشأن هذا الأمر التنفيذي.

جيه بي بريتر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 26 يونيو، 2020
مقدم من سكرتير الولاية في 26 يونيو، 2020